تقرير بريطاني يدعو لفرض ضريبة على صفقات السعودية



وجاءت الدعوة في تقرير بحثي مشترك أعدته "حملة مناهضة تجارة الأسلحة" و"مشروع الأمن الانتقالي"، بمشاركة الخبراء سام بيرلو-فريمان، وديفيد ويرينغ، وكيم روغالي، حيث حمل التقرير بريطانيا مسؤولية أخلاقية وقانوني عن جانب من التداعيات الإنسانية للحرب في اليمن خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2022.

واقترح التقرير ثلاثة إجراءات رئيسية، في مقدمتها فرض ضريبة أرباح استثنائية على شركات الأسلحة البريطانية التي تولت بيع وتوريد المعدات والصيانة للعدوان السعودي، إلى جانب زيادة المبالغ التي تخصصها الحكومة البريطانية عبر برامج المساعدات، بحيث تصل القيمة الإجمالية المباشرة والموجهة لإعادة إعمار اليمن ودعم الشعب اليمني إلى نحو 8 مليارات جنيه إسترليني، مع تقدير يتراوح بين 7.8 و8 مليارات.

كما دعا التقرير إلى فرض حظر شامل على توريد الأسلحة والخدمات العسكرية إلى السعودية.

وبحسب الورقة البحثية، فإن الحرب وما رافقها من قصف وحصار وتضرر لشبكات سبل العيش أدت إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق، وصفها التقرير بأنها من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يصنعها البشر في العالم، محمّلا السعودية وحلفاءها الغربيين مسؤولية جزءا من هذه التداعيات.

وفي الجانب المالي، أشار التقرير إلى أن فرض الضريبة الاستثنائية على شركتين بريطانيتين رئيسيتين في قطاع صناعة الأسلحة يمكن أن يدر نحو 3.9 مليارات جنيه إسترليني، بما يوفر، وفق معدّي الدراسة، مصدرا لتمويل جزء من الالتزامات الإنسانية وإعادة الإعمار.

وبدأت توصيات التقرير، تحظى باهتمام في الأوساط الأكاديمية والنيابية البريطانية، مع تحركات من نواب وحقوقيين بهدف الدفع نحو طرحها في البرلمان البريطاني ومناقشة تحويلها إلى إجراءات رسمية.

ويضع التقرير الحكومة البريطانية وشركات الصناعات العسكرية أمام نقاش يتعلق بمسؤولية لندن عن آثار الدعم العسكري المقدم للتحالف السعودي، وبإمكانية تخصيص تعويضات وتمويلات لإعادة إعمار اليمن ومعالجة التداعيات الإنسانية للحرب.